دور نقل النفط عبر خطوط الأنابيب المشتركة في تكامل دول إفريقيا
تجربة الجزائر وتشاد نموذجا

د. السعيد دراجي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة . الجزائر

ملخص

اعتمدت الدول الافريقية النفطية على عوائد البترول لتمويل اقتصاداتها، ويتجلى ذلك من خلال حجم البرامج الاستثمارية الطموحة فيها، بحيث استخدمتها لبناء صناعات مصنعة بترولية وكيماوية لتكون قاطرة الصناعات في تلك الدول. وتعد الجزائر ونيجيريا من الدول الرائدة في توظيف الثروة النفطية لتحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي ضمن إستراتيجية متوسطة وبعيدة المدي في خلق الثروة البديلة والتخلص التدريجي من الارتهان إلى النفط كمصدر تنموي آيل للزوال، ومن خلال تدابير تهدف إلى تنمية المحيط الإقليمي ومساعدة اقتصاديات الدول المجاورة وتحقيق الاكتفاء المحلي .

Abstract

The oil producing African countries relied on oil revenues to finance their economies as can be seen in their ambitious investment programs. These revenues were used to build petroleum and chemical manufactured industries in these countries. In this sense, Algeria and Nigeria are leading nations in the use of oil wealth to realise economic development and integration which will enable them to reduce their Dependence on oil.

مقدمة:

تلعب العوائد النفطية في الدول الإفريقية المصدرة للبترول دورا أساسيا في تمويل اقتصادياتها. ويتجلى ذلك من خلال حجم البرامج الاستثمارية الطموحة في بعض البلدان. فقد استخدمت هذه العوائد كتمويل ذاتي لبناء صناعات مصنعة بترولية وكيماوية لتكون قاطرة الصناعات في تلك الدول. وهو ما حصل في الجزائر ونيجيريا على سبيل المثال. وتطورت الاستراتيجيات أكثر ليتعدى التفكير إلى استخدام النفط لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية نفسها، من خلال تلك المشروعات المشتركة التي تجسدها مشاريع خطوط أنابيب البترول المارة للبلدان الإفريقية مثل أنبوب الجزائر العابر لأوروبا عبر المغرب وتونس، وأنبوب تشاد الكاميرون، وأنبوب نيجيريا الجزائر أوروبا...وهي نماذج جديرة بالاحتذاء في العالم، حيث ساهمت في تنمية اقتصاديات بلدانها وبناء نسيج صناعي هائل وتغيير البنية الاجتماعية للسكان، وكذا في تطوير اقتصاديات الدول المجاورة المارة بها هذه الأنابيب من خلال استفادتها نظير مرور هذه الأنابيب على أراضيها بكميات معينة من الغاز أو البترول وجهت لتغطية الحاجيات الاستهلاكية المحلية أو بمداخيل مالية 1خصصتها لتطوير برامجها الإنمائية. وهي إشكالية التي عالجناها من خلال المحاور الآتية:

- أهمية البترول في إفريقيا.

دور العوائد البترولية في تنمية الدول الإفريقية تجربة(تشاد، الجزائر).

أهمية مشاريع خطوط أنابيب البترول المشتركة بين الدول،(نموذج تشاد، الجزائر).

-البترول والتكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية.

أولا: أهمية البترول في إفريقيا:

تزخر القارة الإفريقية بثروة نفطية هائلة، وتشكل حوالي نسبة 10% من إنتاج البترول في العالم ونسبة 9,3% من الاحتياطي العالمي الثابت. حيث بلغ حجم الاحتياطي البترولي في القارة الإفريقية عام 2001 ثمانين مليار برميل أي ما يعادل نسبة 8% من

الاحتياطي العالمي حسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد). وزاد الإنتاج خلال الفترة 1992–2002 بنسبة 36% مقابل 16% في باقي القارات الأخرى. وتعتبر نيجيريا البلد الإفريقي الأول في تصدير البترول الخام وأنجولا وغينيا الاستوائية والكونغو والغابون إلى جانب دول شمال إفريقيا الجزائر وليبيا ومصر، علما أن نيجيريا تحتل المكانة الثامنة والجزائر التاسعة وليبيا الثانية عشر على التوالي بين أكبر مصدري البترول في العالم وهي دول بالإضافة للغابون أعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول[2].

وتهيمن اثنا عشر دولة على كمية الإنتاج البترولي في إفريقيا هم أعضاء في منظمة البلدان الإفريقية المنتجة للبترول منها نيجيريا تليها الجزائر ثم ليبيا ثم بعدها أنجولا، إذ تنتج مجتمعة 85% من إلا نتاج الخام الكلي لإفريقيا. وكانت دول شمال إفريقيا قد هيمنت على إنتاج البترول والغاز في القارة خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي، ثم بدأت تنتقل هذه الهيمنة إلى دول وسط وغرب القارة، وبالضبط إلى ما يعرف بخليج إفريقيا الذي يضم غينيا الاستوائية والغابون وانجولا ونيجيريا. وتعزز الإنتاج في السنوات الأخيرة بفضل عمليات التنقيب والاكتشافات الجديدة في بعض البلدان الإفريقية كمصر والسودان وتشاد.

وبلغ إجمالي الديون الخارجية لإفريقيا 255.5 مليار دولار في عام 2006 حيث سجلت أعلى نسبة منها في نيجيريا تليها جنوب إفريقيا ثم كوت ديفوار وغينيا بيساو.

تسعى الدول الإفريقية من أجل تطوير وتحسين قدراتها الإنتاجية في مجال المحروقات إلى زيادة استقطاب تدفق الاستثمارات الخارجية ورؤوس الأموال الأجنبية بهدف زيادة معدلات الاستثمار وتغطية العجز الحاصل في الموارد التمويلية الداخلية التي تفتقر إليها العديد من الدول وبالتالي تحقيق نمو أفضل وكذلك ضمان الاستقرار الاجتماعي بحل مختلف النزاعات الاجتماعية التي حملتها تكاليف ضخمة هي في غنى عنها. حيث تشير تقارير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاستثمار العالمي إلى تطور الاستثمار الأجنبي في الدول الإفريقية من سنة إلى أخرى، خاصة بالنسبة لدول شمال إفريقيا والدول الإفريقية جنوب الصحراء لا سيما الاستثمارات العربية والصينية التي

أصبحت تنافس الاستثمارات الأوروبية والأميركية، نتيجة الطفرة النفطية التي عرفتها هذه الدول في العشرية الأخيرة[9].

فقد عرف الاستثمار الأجنبي رقما قياسيا في سنة 2005 بالمقارنة مع السنوات الأخرى الماضية ووصل إلى 31 مليار دولار واتجهت معظمها إلى قطاع النفط لزيادة أعمال التنقيب والاستخراج في كل من الجزائر وليبيا ومصر والسودان وتشاد وغينيا الاستوائية. وتبقى أهمية الاستثمار الأجنبي ضرورية للنهوض بالتنمية في الدول الإفريقية وتعزيز فرص التكامل الاقتصادي فيما بينها لما يوفره من مزايا اقتصادية كثيرة سنتطرق إليها.

ثانيا: دور العوائد البترولية في تنمية الدول الإفريقية تجربة(تشاد، الجزائر):

1ـ دور البترول في التنمية التشادية:

تحتل تشاد موقعا استراتيجيا تتميز به إذ تتوسط القارة الإفريقية. وترتبط بالعالم العربي عبر السودان من الشرق وليبيا من الشمال، وبالأفارقة من الغرب والجنوب عن طريق الكاميرون ونيجيريا والنيجر وجمهورية إفريقيا الوسطى. وتشتهر اقتصاديا بثروتها الحيوانية من الأغنام والأبقار والإبل وتعد من أكبر الأرصدة الحيوانية في إفريقيا التي يتم تصدير جزء منها للدول المجاورة. وتتمتع بطبيعة فلاحية يحوز فيها قطاع الزراعة على نسبة كبرى من اليد العاملة النشيطة، فهي تملك أراضي خصبة تنتج القطن والقمح وقصب السكر، ساهمت في بروز عدة صناعات خفيفة كصناعة النسيج والتبغ وتعليب اللحوم وصناعة مواد البناء وصناعة الصابون والمواد الكيماوية.

تعتبر التجربة التشادية واعدة، إذا ما نجحت سوف تكون نموذجا للبلدان الإفريقية الأخرى للاحتذاء بها. فقد ساهم استخراج البترول الذي بدأ بصورة فعلية في سنة 2003 بفضل جهود الدولة من تحسين الناتج المحلي الإجمالي و تحسين الأوضاع المالية لتشاد، وتم تمويل العديد من المنشآت القاعدية الأساسية وبناء المرافق الاجتماعية والخدماتية كالصحة والتعليم والمواصلات والطرق والجسور، بالإضافة إلى تنمية الريف والبيئة والمياه. إذ تخصص 80% من العوائد النفطية على هذه القطاعات التي لها علاقة مباشرة بالسكان من أجل تحسين وضعيتهم المعيشية. ونسبة 5% تخصص لتطوير وتنمية

المناطق المنتجة للنفط، ونسبة 5% من العائدات توضع في صندوق الخاص للأجيال القادمة، أما العشرة بالمائة المتبقية فيتم ادخارها في حالة انخفاض أسعار البترول. وقد أدت العوائد البترولية – التي تقدر بنسبة 50% من إجمالي صافي المبيعات ونسبة 12,5% على رسوم امتياز من مبيعات النفط بعد خصم التكاليف– مع مرور الوقت إلى نمو الشعور لدى المسؤولين التشاديين (في ظل حكم الرئيس إدريس ديبي) – بالنهوض بالتنمية الاجتماعية وتحسين أوضاع الاقتصاد التشادي الذي لا يزال يتميز بالركود والتباطؤ في معدلات النمو نتيجة ضعف الإنتاجية وضعف الموارد البشرية. ويتسم الاقتصاد التشادي بغياب القطاعات الاقتصادية التحويلية، واعتماده على قطاع الزراعة الذي لا يزال هو المسيطر على النشاط الاقتصادي، إذ يشغل حوالي 80% من السكان النشيطين ويمثل 40% من الناتج المحلي و 80% من الصادرات. وشكل القطاع الأولي بما فيه الاستثمارات الخاصة بالبترول في عام 2006 نسبة 66% من الناتج المحلي الإجمالي، والقطاع الصناعي والثانوي 7%. وبلغ التضخم في السنة نفسها نسبة 24% وانخفضت في العام الموالي 2007 إلى 9% [4] .

2ـ مشروع أنبوب خط تشاد ـ الكاميرون::

تعود عمليات التنقيب عن البترول في تشاد إلى عام 1970 أي بعد عشر سنوات من الاستقلال الذي نالته عام 1960، وتم اكتشاف أول بئر نفطي عام 1973 ويتم التصدير عبر موانئ الكاميرون المطلة على المحيط الأطلسي لأنها لا تتوفر على حدود بحرية. وتشير الإحصائيات أن الاحتياطي النفطي بدولة تشاد يبلغ مليار طن، فيما يبلغ الإنتاج اليومي 250 ألف برميل يوميا ومن المتوقع أن يصل إلى 900 ألف.

تمتد خطوط أنابيب البترول في تشاد على مسافة 1070 كلم في المناطق النفطية وأبرزها حوض دوابا الذي يقع جنوب غرب تشاد إلى دولة الكاميرون حيث موانئ التصدير (ميناء كريبي) وهو الأنبوب المشترك تشاد–الكاميرون، الذي تم إنجازه بتمويل من البنك العالمي بتكلفة تقدر بحوالي أربعة ملايير دولار وفق اتفاق أبرم بين البنك ودولة تشاد يقضي بترشيد صرف عوائد النفط لصالح خدمة التنمية والقضاء على حالة الفقر التي يعاني منها المجتمع . وحسب التقديرات الاقتصادية فإن الكاميرون سيستفيد من عوائد صادرات المشروع بنسبة معينة من شأنها تصرف على التنمية الاقتصادية في هذه

الدولة وهو ما يبين مدى التكامل بين الدول الإفريقية في مجال التمويل. فالكاميرون التي تقع وسط غرب إفريقيا يحدها من الشمال تشاد ومن الغرب نيجيريا ومن الشرق جمهورية إفريقيا الوسطى ومن الجنوب كل من الغابون وغينيا الاستوائية والكونغو شرعت في العشرية الأخيرة في تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي لاقتصادها الذي يتميز بازدهار القطاع النفطي، وبقطاع زراعي متنوع من أجل تشجيع الاستثمار وتحسين التجارة وتعزيز كفاءة الزراعة[5].

3ـ دور البترول في التنمية بالجزائر:

تبرز التجربة التنموية الجزائرية أن العائدات النفطية هي المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات حيث عرفت الانطلاقة الحقيقية لتنفيذ إستراتيجية التنمية في الجزائر، التي اعتمدت على نموذج الصناعات المصنعة في إطار أسلوب التخطيط الشامل. وكان الهدف في المخطط الأول هو:

- الانطلاق في بناء المركبات الضخمة القادرة على بعث صناعات ثقيلة مستقبلا ومنها الصناعات البترولية.
- توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل.
-الرفع من قدرات التراكم وذلك بتعبئة جميع الموارد والإمكانات المتاحة.

وقد تميزت هذه المرحلة بـ

- تأميم قطاع المناجم والبنوك سنة 1966.

- تأميم قطاع توزيع المنتجات المختلفة للمحروقات، وتحضير عملية التأميم الشاملة لقطاع المحروقات التي تمت في سنة 1971.

وقد تم في عام 1967 رصد مبلغ مالي يقدر بـ 4750 مليون دج للاستثمارات الصناعية وحدها منها 4213 مليون دج لقطاع الصناعات المصنعة، 855 مليون دج لقطاع المحروقات.[6]

وعموما فإن إستراتيجية التنمية خلال الفترة 1967–1980 تميزت بالتركيز على التصنيع، حيث تم توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات للصناعات الأساسية (الثقيلة) قطاع المحروقات والصناعات الميكانيكية والالكترونية، وصناعة الحديد والصلب، وهذا ما يؤكد التوجه الصناعي للسياسة الاستثمارية في إطار إستراتيجية الصناعات المصنعة، التي رأت فيها الجزائر النموذج التنموي المؤهل لإخراج الاقتصاد الجزائري من التخلف والاختلالات التي تسوده.

وعرفت نسب الاستثمار ارتفاعا منذ سنة 1970، وانتقلت في المعدل من 35 % إلى 46 % في سنتي 1978 و 1979. واستحوذت الصناعة بصفة عامة فيها على النسبة الكبرى (52 % من حجم الاستثمارات الإجمالية في الفترة 1970– 1973، ونسبة 43,4 % في الفترة 1974–1977 ونسبة 62 % في سنتي 1978 و 1979). وداخل القطاع الثانوي (الصناعات الصغيرة والمتوسطة والخفيفة) تبقى الصناعات الأساسية تستحوذ كذلك على هذه الاستثمارات 88,7 % في المرحلة 1967– 1969 ونسبة 86 % في الفترة 1970– 1973 ونسبة 88 % في الفترة 1974–1977 ونسبة 78 % في الفترة 1978– 1979.[7]

إن سياسة التصنيع التي شرعت فيها الجزائر منذ بداية التخطيط جسدتها تلك الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي، التي بلغت 373,5 مليار دج في الفترة 1967–1980 موزعة كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم (1): **نسبة الاستثمارات الصناعية من حجم الاستثمارات الإجمالية حسب المخططات التنموية**

الفترة	حصة الصناعة من الاستثمارات الإجمالية
المخطط الثلاثي 1967–1969	**53,6**%
المخطط الرباعي الأول 1970–1973	**57,3**%
المخطط الرباعي الثاني 1974–1977	**61,2**%
سنتا 1978–1979	**62**%
المخطط الخماسي الاول1980–1984	**34,8**%
المخطط الخماسي الثاني 1985–1989	**23**%

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر،ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1999، ص128.

يتضح من الجدول رقم (1) أن اتجاه الاستثمارات كان تصاعديا وقويا نحو التصنيع الذي يعتمد انجازه على المؤسسات الكبيرة، ثم انخفض في بداية المخطط الخماسي الأول بسب تغير التصور التنموي الجديد وتوجيه الاستثمارات الصناعية إلى قطاعات أخرى صناعية لوحظ في هياكلها اختناق واختلال. وقد اعتمدت على العائدات البترولية الناتجة عن التصدير التي قدرت بـ:

1967– 1969 بمبلغ يقدربـ8,649 مليار دج
1970– 1973 بمبلغ يقدربـ18,458 مليار دج
1974– 1977 بمبلغ يقدربـ79,733 مليار دج
1978 بمبلغ يقدربـ22,379 مليار دج
1979 بمبلغ يقدربـ35,858 مليار دج.

وقد انتهجت الجزائر في بداية التسعينيات استراتيجية تنموية تختلف تماما عن الاستراتيجية التي كانت تتبعها من قبل، عكست التحول الجذري في تحديد الأولويات ويظهر ذلك من خلال الإصلاحات الشاملة في كل الميادين ومختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسساتية والاجتماعية، ووضعت بذلك حدا للنموذج الاشتراكي الذي كان سائدا، وتراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية ليفسح المجال أكثر أمام القطاع الخاص.

ولجأت الجزائر لتمويل هذه الأهداف الجديدة أمام نقص الإمكانات المالية الذاتية إلى مساعدات الهيئات المالية الدولية وأبرمت اتفاقات مع صندوق النقد الدولي. ولا تزال المحروقات تسيطر على حجم الصادرات الجزائرية في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري بنسبة تفوق 95%، رغم قيام السلطات العمومية بالعديد من

المحاولات لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات لتفادي التقلبات التي تحصل في أسعار النفط من حين إلى آخر.

وتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا ولم تتعد في أحسن الحالات 1,3 مليار دولار أمريكي، وقد سعت الجزائر لبلوغ هدف 2 مليار دولار أمريكي من التصدير عام 2000 إلا أن ذلك لم يتحقق لحد الآن. ويمكن تفحص ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): تطور هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة 2002–2007 الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صادرات المحروقات	18.086	23.136	31.219	45.094	44.429	58.206	76.407
الصادرات خارج المحروقات	734	664	781	907	1.184	1.312	1893
الصادرات الكلية	18.820	23.800	32.000	46.001	45.613	59.518	78300

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الإحصائية للمديرية العامة للجمارك. (الموقع: www.douane.gov.dz)

وحسب الجدول رقم (2) يتبين أن قطاع المحروقات هو القطاع الذي تعتمد عليه الجزائر في تمويل استثماراتها.. ويتجلى ذلك من خلال الفرق الكبير في عوائد الصادرات الإجمالية بين مساهمة قطاع المحروقات والقطاعات الأخرى في الصادرات الإجمالية. وهذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية. وتمكنت في العشرية الأخيرة على دفع الديون الخارجية مسبقا بفضل العائدات البترولية. بحيث تبلغ الآن المديونية الخارجية للجزائر حوالي 45 مليار دج وهي ديون خاصة على عاتق المؤسسات الوطنية بضمان الدولة. في حين تم مسح الديون الرسمية (الحكومية) نهائيا.كما ساهمت العوائد البترولية في تجاوز الجزائر الأزمة المالية العالمية الحالية. فالاحتياطي الصرفي المقدر بـ 137 مليار دولار[8] من شأنه ضمان إبقاء المشاريع التنموية الكبرى بعيدة عن هذه الهزة المالية وضمان استمراريتها. بالإضافة إلى ضمان مداخيل تفوق 50 مليار دولار سنويا.

4. خطوط أنابيب نفط الجزائر:

تملك الجزائر شبكة من خطوط الأنابيب الناقلة للبترول منها الداخلية ومنها العابرة للحدود تفوق 2400 كلم، أطولها 805 كلم الرابط بين حقل الإنتاج بحاسي مسعود وميناء التصدير بأرزيو. أما الخطوط العابرة للدول والتي تربط الجزائر بأوروبا فهي كما يلي:

- الخط الرابط بين الجزائر – إيطاليا عبر تونس (تونس 257كلم+ 1078 كلم).
- الخط الرابط بين الجزائر – اسبانيا عبر المغرب (1609 كلم).
- أنبوب الجزائر – إيطاليا المار عبر البحر المتوسط لنقل الغاز إلى إيطاليا على امتداد 1470كلم يربط بين الحقل الغازي بحاسي الرمل ومنطقة توسكان الواقعة بوسط إيطاليا. ويمون إيطاليا مباشرة بحجم سنوي يقدر بثمانية ملايين متر مكعب من الغاز، مما يدعم الخط المار عبر تونس وسيرفع من الصادرات الجزائرية من الغاز نحو إيطاليا إلى 40 مليار متر مكعب.
- أنبوب الجزائر – إسبانيا المار عبر البحر المتوسط لنقل الغاز لأوروبا عبر اسبانيا " ميدغاز" ويمتد على طول 1050 كلم منه 550 على التراب الجزائري ويمر إلى مدينة ألمريا الإسبانية.وسيرفع الصادرات الجزائرية من الغاز إلى إسبانيا بثمانية ملايين متر مكعب وتأمين تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي.
- مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء الرابط بين نيجيريا- النيجر- لجزائر- أوروبا على طول 4200كلم لتموين السوق الأوروبية بـ20 إلى 30 مليار متر مكعب سنويا في آفاق عام 2015 [9].

ثالثا: أهمية الأنابيب المشتركة لنقل الغاز والبترول(نموذج تشاد والجزائر):

لا تكمن أهمية أنابيب نقل النفط والغاز إلا في الجانب الاقتصادي المتمثل في وصول المنتجات النفطية إلى الأسواق الدولية، والحصول على العوائد لاستثمارها في التنمية، ولكن بحكم المواقع الإستراتيجية للدول النفطية الإفريقية يمثل النفط والغاز أحد الأوراق القوية لتعزيز مكانتها الإقليمية من الناحية السياسية والاقتصادية من جهة.

ومن جهة أخرى يعتبر أنبوب الغاز العابر للصحراء نيجيريا- النيجر- الجزائر وأنبوب البترول تشاد- الكاميرون الذي يعتبر أحد أكبر استثمار للقطاع الأجنبي الخاص في إفريقيا جنوب الصحراء. وبإمكان تشاد مستقبلا الاستفادة من أنبوب الغاز نيجيريا الجزائر لتصدير الغاز إلى أوروبا عن طريق مده أنبوب مار من بلادها إلى نيجيريا، وبالتالي تصبح الدول الإفريقية مربوطة بشبكة أنابيب بترولية تقلل من تكاليف نقل وتصدير البترول إلى الأسواق العالمية خاصة الأوروبية منها.

وتعد هذه الأنابيب من بين أهم المشاريع الإفريقية التي تربط الدول الإفريقية اقتصاديا فيما بينها وتؤكد على أهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي. فهذا النوع من المشاريع المشتركة بين الدول يسهم في دخول الاستثمارات الأجنبية المتمثلة في الشركات النفطية الكبيرة المتعددة الجنسيات إلى السوق الوطنية التي هي في حاجة ماسة إلى رؤوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى توفير فرص استثمارية للشركات الوطنية كشركة سوناطراك الجزائرية وشركة "أن أن بي سي" النيجيرية والشركات الاسبانية والأمريكية، وفي تشاد دخول شركة موبيل إكسون وشيفرون تكساس الأميركية وبتروناس الماليزية ،والشركة السويسرية " cliveden" والشركة الصينية هذه الشركات التي توفر التمويل اللازم لتكاليف للاستكشافات والتنقيب عن البترول.

رابعا: البترول والتكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية:

يبدو من السابق لأوانه الحديث عن التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، ولكن فكرة تأسيس الاتحاد الإفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية في جوان 2002، تسمح بالتفكير حول آليات التكامل الاقتصادي لاسيما وأن الدول الإفريقية تتوفر على مقومات هذا التكامل فهي تتقارب في المصالح الاقتصادية، وفي الموقع الجغرافي، وبالتالي بإمكانها إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية على الأقل في الأمد الطويل. وتكون البداية بقيامها بأعمال مشتركة إنتاجية في شكل علاقات متبادلة بين فروع الاقتصاد الوطني بمختلف وحداته من مشروعات صناعية وزراعية تقوم بإمداد بعضها البعض بمختلف

التجهيزات والمستلزمات من مواد أولية وسلع نصف مصنعة. ويمكن ذلك في ظل مجموعة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الفرعية ذات البعد الجغرافي الإقليمي التي نشأت على مستوى القارة الإفريقية ومنها[10]:

التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب إفريقيا المعروف باسم: "الكوميسا" أو ما يعرف بالسوق الإفريقية المشتركة وتضم واحد وعشرين دولة منها مصر والسودان، وأوغندا..الخ.

– مجموعة التنمية لدول جنوب إفريقيا المعروف باسم " ساداك" تم إنشاؤها عام 1992، وتضم (جنوب إفريقيا، أنجولا، الكونغو الديمقراطية، السيشل، تنزانيا، سوازيلاندا، بوتسوانا، ليسوتو،ملاوي، موزمبيق، ناميبيا، زيمبابوي، زامبيا، موريسيوش).

– التكتل الاقتصادي لدول غرب إفريقيا المعروف باسم " الإيكوا س" تم إنشاؤه عام ويضم (نيجيريا، بينين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، النيجر، ليبيريا، مالي، السينيغال، الطوغو، سيراليون).

– الاتحاد الاقتصادي لدول وسط إفريقيا المعروف باسم الإيكاس" أنشأ عام 1983 ودخل حيز التنفيذ عام 1985، ويضم (بورندي، جمهرية لإفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، غينيا الإستوائية، الغابون، رواندا، ساوتومي، برينسيب، زائير).

– الاتحاد المغاربي لدول شمال إفريقيا تم إنشاؤه عام 1989 ويضم كل من الجزائر،والمغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا.

ولاشك أن هذه التكتلات تتوفر على مقومات التكامل الاقتصادي كموقعها الجغرافي بحدودها المشتركة، ومنها من تقع في حدود مغلقة ومنها من لها منافذ على البحر أو المحيطات مما يسهل عمليات الاستيراد والسلع للدول الأخرى التي لا تملك موانئ كمجموعة الساحل الغربي المطلة على البحر الأحمر (مصر، السودان، أثيوبيا، ايريتيريا، جيبوتي...) ، ومجموعة الساحل الجنوبي للقارة المطلة على المحيط الهندي والمحيط

الأطلسي(مثل كينيا وتنزانيا على المحيط الهندي، والكونغو وأنجولا، رواندا، ناميبيا على المحيط الأطلسي)، والمجموعة المطلة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي (الجزائر، تونس، ليبيا والمغرب على البحر المتوسط ، والمغرب على المحيط الأطلسي). بالإضافة إلى تنوع اقتصاديات دول كل مجموعة مما يسمح بإقامة التبادل التجاري أو ما يعرف بالتجارة البينية، والاستغناء عن البحث عن أسواق خارج القارة. ففي مجموعة شمال إفريقيا نجد اقتصاديات تلك الدول تتمتع بميزة التكامل، إذ تعتبر الجزائر أكبر الدول المنتجة للغاز والبترول في العالم ويعتمد اقتصادها على تصدير النفط والغاز والصناعات البتروكيميائية التي تمول 97% من صادرات البلاد، إضافة إلى الفلاحة التي ترتكز أساسا على زراعة الحمضيات والتمور والحبوب. في الوقت الذي نجد المغرب يملك 70% من احتياطي الفوسفات العالمي ويعتمد اقتصاده على السياحة وتصدير الحمضيات والخضروات والبطاطا والأسماك والنسيج لأوروبا وأمريكا. وتعتمد تونس على السياحة والصناعة خاصة المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوروبية والصناعات الميكانيكية كقطع الغيار سيارة مرسيدس وأجزاء من الطائرات ايرباص وتصدر التمور وزيت الزيتون إلى إيطاليا وإسبانيا. الشيء نفسه بالنسبة للاتحاد الاقتصادي لدول وسط إفريقيا المعروف باسم "الإيكاس"إذ نجد على سبيل المثال الاقتصادي التشادي يعتمد على الزراعة (القطن، والفول السوداني والأرز، والصمغ العربي، والماشية والأغنام والجمال) وعلى مستوى النفط أصبحت من الدول المصدرة للبترول في السنوات الأخيرة وبعض الصناعات الخفيفة كالصابون، والتبغ، ومواد البناء. وبالمقابل نجد نيجيريا تحتل أهمية إستراتيجية في القارة بعضويتها في منظمة الأوبك وهي سابع أكبر مصدر للبترول في العالم وتقدر احتياطاتها النفطية بحوالي أربعين مليار برميل. وتعتمد العائدات الناتجة عن صادرات النفط بنسبة 80%. ويبلغ إنتاج البترول الخام أكثر من 2.1 مليون برميل يوميا يستخرج من نحو 250 حقلا بريا. وتشكل الصناعة البترولية في نيجيريا القاعدة الأساسية للصناعة الوطنية كصناعة الخشب والفحم الحجري والصناعات البتر وكيماوية والصناعات الخفيفة.

ومن هنا فإن الاستكشافات النفطية والبحث عن أسواق لها بعيدة يفرض إقامة مشاريع مشتركة للوصول لتلك الأسواق لتلبية طلب الدول المستهلكة وتوفير منافذ للتصدير لاسيما بالنسبة لتلك الدول التي لا تتوفر على منافذ تطل منها على البحر. تلك المشروعات التي تكون بأقل تكلفة عن طريق النقل عبر وسائل أخرى غير الأنابيب ولا يكون ذلك إلا بالاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية(حتى من دول القارة) أو اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي الذي يتيح العديد من المنافع لاقتصاديات الدول الإفريقية منها[11]:

- توفير مصدر تمويلي متجدد لبرامج التنمية.
- تسهيل الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة.
- رفع مستوى تنافسية القطاع الخاص للدول المضيفة، وزرع ثقافة المبادرة عن طريق المساهمة في المشاريع الاستثمارية أو استحداث مشروعات جديدة صغيرة ومتوسطة عن طريق المناولة الصناعية لهذه الشركات الأجنبية.
- المساهمة في توفير مناصب العمل، وتكوين وتدريب العمالة في تلك الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي لمواكبة التقنيات الجديدة في كل المجالات.
- تهيئة بيئة تنافسية بين المؤسسات المحلية، وتحفيزها على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.
- خلق فرص جديدة للتصدير،كون الشركات الأجنبية لديها الإمكانات والآليات للنفاذ للأسواق العالمية.
- المهارات وأساليب التسيير والتسويق الحديثة.
- الاعتماد على الشراكة لما لها من أهمية سواء كانت هذه الشراكة بين الدول الإفريقية فيما بينها أم من الدول المتقدمة.و " الشراكة هي إحدى مشروعات الأعمال التي يشارك فيها أو يمتلكها طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة. ولا تقتصر هذه الشراكة فقط على المشاركة في رأس المال، بل تتعدى إلى المشاركة في التسيير والإدارة، والمساهمة في الإنتاج والتوزيع سواء للمؤسسة المعنية بالشراكة أو المؤسسات الأخرى" [12].

1ـ أهمية الشراكة:

وتتجسد أهمية الشراكة أو المشروعات المشتركة من خلال العناصر الآتية:

– تؤدي هذه المشروعات إلى تنقل عناصر الإنتاج والسلع بكل حرية عبر حدود بلدان المؤسسات المعنية، ويترتب عن ذلك توسيع القاعدة الأساسية للتنمية الصناعية التي من شأنها أن تؤدي إلى التشابك القطاعي لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

– لا تتطلب هذه المشروعات المشتركة اتفاقيات سياسية على المستوى الإقليمي، وبالتالي تجاوز كل الاختلافات الحاصلة في النظم السياسية للبلدان إلى حد كبير.

– تساهم هذه المشروعات في تقليص تكاليف الإنتاج لتلك البلدان المستقبلة مما يعزز موقعها التنافسي في الأسواق العالمية، وهذا يعني المساهمة في حل مشكلة توزيع المنتجات والسلع.

– تمتاز هذه المشروعات برفع الحواجز الجمركية بشكل جزئي وتدريجي.

2ـ الآثار الايجابية للشراكة أو المشروعات المشتركة:

هناك العديد من المؤشرات تبرز الانعكاسات الإيجابية للشراكة منها:

أ ـ التدفقات المالية: تعد الشراكة من بين الوسائل الهامة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، لاسيما وان الشراكة المالية تتعلق بالمساهمة في رأس المال عن طريق الاستثمار المباشر من قبل المؤسسات الأجنبية.

ب ـ الاستفادة من التطور التكنولوجي: تعتبر المشروعات المشتركة إحدى القنوات لنقل المعرفة والتكنولوجيا التي من الصعب على المؤسسات اقتناءها أو مواكبتها بالاعتماد على الإمكانات الذاتية، فهي تلجأ عن طريق هذه الشراكة للاستفادة منها وتقليص تكاليف الحصول عليها ورفع المستوى العلمي لمواردها البشرية، وكذا في رواج منتجاتها واقتحامها للأسواق الدولية.

ج ـ النفاذ للأسواق الدولية: يسمح الدخول في عقود الشراكة باقتحام الأسواق الدولية بسهولة، وذلك باستغلال سمعة المؤسسات الأجنبية والاستفادة من شبكات توزيعها المنظمة والمستقرة على المستوى الدولي.كما تستفيد المؤسسات المرتبطة بهذه العقود

بالحصول على المعلومات الاقتصادية على أسس صحيحة والخاصة بالفرص التجارية والتكنولوجية التي تساعدها على تحقيق أهدافها واستراتجيتها.

د- اكتساب المهارة الإدارية والخبرة التنظيمية: تتيح الشركات الأجنبية التي تتميز بالخبرة العالية والكفاءة الإدارية والتسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص امتلاك هذه الخبرة والمهارة والاستفادة منها بما يتناسب ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي بتوفير مناصب الشغل وترقية الصادرات.

إذ يعتبر توفير مناصب الشغل من بين الأهداف الأساسية لأي شراكة بالنسبة للبلد المستضيف. فتوسيع رأسمال المؤسسات عن طريق المشروعات المشتركة يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة فرص التوظيف والشغل. كما تساهم هذه المشروعات في زيادة الصادرات وتنويعها وتخفيض الواردات وهو من الأهداف التي تسعى إليها الدولة من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبالمقابل لا يعني أنه لا توجد لهذه المشروعات المشتركة آثار سلبية على المؤسسات والاقتصاديات الوطنية ككل، بل هناك العديد من الانعكاسات السلبية سواء بالنسبة للعمالة، أو بالنسبة للميزان التجاري وميزان المدفوعات من خلال تحويل الأرباح إلى الخارج واستيراد المعدات ومستلزمات الإنتاج. كما تساهم في ازدواجية الاقتصاديات الوطنية، قطاع وطني تقليدي يعتمد على أساليب إنتاج غير متطورة تقليدية، وقطاع متطور يعمل بفنون إنتاجية حديثة ومتطورة. ولكن يجب ألا ننظر للسلبيات على أنها دائمة، بل نركز على الايجابيات حتى نتمكن من الاستفادة من هذا الخيار، ونواصل في تنويع هذه الشركات مع مختلف البلدان والقطاعات من أجل تحقيق ما يأتي:

- التحكم في التسيير والإدارة.
- ضمان أسواق خارجية ومواجهة المنافسة.
- تحسين القدرة التنافسية والرفع من القدرات المالية والتمويلية.

خاتمة:

استعرضنا من خلال هذا البحث أهمية البترول في الدول الإفريقية التي تزخر باحتياطات هائلة مكنتها من استغلالها في بناء صناعة بترولية أضحت تضاهي الصناعة نفسها في الدول المتقدمة، وغيرت الوضع الفقير لإفريقيا. ولم تتوان الدول الإفريقية خاصة البترولية منها من أجل تطوير وتحسين قدراتها الإنتاجية في مجال المحروقات إلى زيادة استقطاب تدفق الاستثمارات الخارجية ورؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز فرص الشراكة الأجنبية بهدف زيادة معدلات الاستثمار وتغطية العجز الحاصل في الموارد التمويلية الداخلية. وهو ما لمسناه من خلال عرضنا للتجربة التنموية في كل من الجزائر وتشاد وكيف ساهمت العوائد النفطية في إحداث نهضة تنموية خاصة على مستوى البنية التحتية للمجتمع.

ووقفنا من جهة أخرى على أهمية أنابيب البترول المشتركة العابرة للبلدان في ربط الدول الإفريقية فيما بينها اقتصاديا تمهيدا لإحداث تكامل اقتصادي إفريقي خاصة وأنها تتوفر على كل مقومات التكامل الاقتصادي في ظل الإتحاد الإفريقي، ويمكن ذلك بتدعيم التنسيق بين مجموعة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الفرعية ذات البعد الجغرافي الإقليمي التي نشأت على مستوى القارة الإفريقية. وسجلنا في هذا الإطار تجربة كل من الجزائر وتشاد، التي تعد كل منهما تجربة نموذجية بفضل السياسة الاقتصادية الرشيدة لكلا البلدين، والتي يمكن أن تحتذى بها بقية الدول الإفريقية المنتجة للبترول ولا تتوفر على منافذ مطلة على البحار أو المحيطات للوصول إلى الأسواق العالمية بأقل التكاليف.

وفي ظل نقص الموارد المالية الداخلية يبقى خيار الدول الإفريقية مرهون بمدى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتقوية فرص الشراكة الأجنبية لتعزيز وتطوير قدراتها الإنتاجية والاستفادة من مزاياها الكثيرة منها:

- الاستفادة من التطور التكنولوجي والنفاذ للأسواق الدولية ومواجهة المنافسة.
- اكتساب المهارة الإدارية والخبرة التنظيمية في التسيير والإدارة.

– تحسين القدرة التنافسية والرفع من القدرات المالية والتمويلية المتجددة لبرامج التنمية.

– رفع مستوى تنافسية القطاع الخاص للدول المضيفة، وزرع ثقافة المبادرة عن طريق المساهمة في المشاريع الاستثمارية أو استحداث مشروعات جديدة صغيرة ومتوسطة عن طريق المناولة الصناعية لهذه الشركات الأجنبية.

– المساهمة في توفير مناصب العمل، وتكوين وتدريب العمالة في تلك الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي لمواكبة التقنيات الجديدة في كل المجالات.

الإحالات

[1] – يستفيد على سبيل المثال تونس بنسبة 5.5 ٪ من الاقتطاعات على أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر وايطاليا، والمغرب يستفيد بنسبة 7٪ من التدفق الغازي للخط الرابط بين الجزائر واسبانيا ما يعادل حوالي 130 مليون دولار وبكمية حوالي 470 مليون مكعب سنويا ، والكاميرون يستفيد بحوالي نسبة 10٪ جراء مرور أنبوب الرابط بين تشاد والكاميرون.

[2] – مايكل واتس، جون بيلامي فوستر،إفريقيا وإمبراطورية البترول، ترجمة مازن الحسيني، ط1 2007.

[3] – الاستثمار الأجنبي المباشر، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاستثمار العالمي ، لسنة 2005 وسنة 2006.

[4] – تقرير جيفاد (jifad)، جمهورية تشاد... برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية، المجلس التنفيذي الدورة 97، روما ،سبتمبر 2009.+ الاقتصاد التشادي . ينظر الموقع www.ar.wekipedia.org. تاريخ الدخول:جويلة 2010.

5 – أنظر الاقتصاد في الكاميرون على الموقع www.namnewsnet.org الدخول بتاريخ جوان 2010 .

[6]- Abdelouahab Rezig, Algérie Brésil Corée du sud, trois expériences de développement, OPU, 2006., p91.

[7]- Abdelouahab Rezig, Op.cit, p92.

[8] – تصريح وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل، جريدة الخبر ليوم 07 أكتوبر 2008.

[9] – خليل شكيب، ووزير الطاقة والمناجم الجزائري، تصريح على هامش المؤتمر العالمي للغاز المنعقد بالأرجنتين، بتاريخ 7 أكتوبر 2009.

[10] – عبد الحميد عبد المطلب، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، مجموعة النيل، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004، ص 58.

[11] – حسان حضري الاستثمار الأجنبي المباشر، دورية التنمية في الأقطار العربية، العدد 2004، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 10.

[12] – عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص24.

مراجع الدراسة ومصادرها :

– محمد بلقاسم حسن بهلول. سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر،ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1999.

-Abdelouahab Rezig, Algérie Brésil Corée du sud, trois expériences de développement, OPU, 2006.

– حسان حضري. الاستثمار الأجنبي المباشر، دورية التنمية في الأقطار العربية، العدد 2004، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

–عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.

– تقرير جيفاد (jifad)، جمهورية تشاد. برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية، المجلس التنفيذي الدورة 97، روما، سبتمبر 2009.

– مايكل واتس، جون بيلامي فوستر، إفريقيا وإمبراطورية البترول، ترجمة مازن الحسيني، الطبعة الأولى، 2007.

– عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2004.

– الاستثمار الأجنبي المباشر، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاستثمار العالمي، لسنتي 2005 و2006.

-Ahmed Benbitour , l'expérience Algérienne de développement 1962-1991, leçons pour l'avenir, éditons ISGP.

-Hamid M. Temmar, Stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie : un bilan, OPU, Alger, 1983.

– عبد اللطيف بن آشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962 – 1980، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1982.

– تصريح وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل، لجريدة الخبر ليوم 07 أكتوبر 2008.

– تصريح خليل شكيب، وزير الطاقة والمناجم الجزائري، على هامش المؤتمر العالمي للغاز المنعقد بالأرجنتين، بتاريخ 7 أكتوبر 2009.

– **المواقع الإلكترونية:**

- www.ar.wekipedia.org
- www.namnewsnet.org
- www.douane.gov.dz